

عن «حراك» سوري يقتات على الهامش



سوريون يحتفلون بعيد النوروز في دمشق أول من امس (لؤي بشارة - أ ف ب)

التي عمّتها الحقبة البوشية. وأهم كليشهيه أسقطته التجربة هو الذي يقول بتوسل «الحل العراقي» لمشكلات المنطقة. والدرس الذي يجب استخلاصه من هذا السقوط هو التالي: ليس بالضرورة أن يكون «الحل العراقي» هو التبريق لمازق الأنظمة الكليانية. صحيح أن وضع العراق «أفضل نسبياً» اليوم، وصحيح أيضاً أن الانتخابات العراقية الأخيرة جرت بطريقة «سلسة بعض الشيء»، إلا أن الثمن الذي دفعه الشعب العراقي «للمعبور إلى دولته العرجاء» كان باهظاً جداً، ومن الأفضل تجنب باقي شعوب المنطقة مصيراً مماثلاً لمصير العراقيين، حتى لو أفضى هذا المصير إلى «ديموقراطية» على النسق «الليبرالي».

كل هذه الاعتبارات يجب أن تدفع بأفراق الحراك السوري (الموالي والمعارض) إلى تلمس سبل جديدة لغض النزاع المزمّن بينهم. وفي هذه الحال لا سبيل سوى الحوار. فلنتحاور إذًا، فلنتحاور في ما نختلف عليه وفي ما نألف حوله، ولنقم المظاهرات الثقافية والأكاديمية ما دامت السياسة ممتنعة علينا حتى إشعار آخر. وفي هذا السياق تحديداً، أي في سياق الهامش المتاح للحوار وتغذية ما بقي من حراك مجتمعي أتت فعالية (dox box) السينما الأخيرة (أيام سينما الواقع)، فعالية استطاع أصحابها بإمكاناتهم القليلة أن يجسروا الهوة بين الجمهور «العريض» ونمط سينمائي يقيم على مقربة من «السياسة بمعناها النبيل» (والتعبير للراحل جوزف سماحة). فالسينما الوثائقية هي صلة وصل حقيقية بين الناس وقضاياهم التي عافوها زمنًا. عبرها يتواصلون مع أناس على الشاشة يشبهونهم، يشبهونهم في كدهم اليومي وفي تطلعاتهم إلى غد أفضل وعالم أكثر عدالة. وإلى هذا المستوى من التواصل، يمكن أن نضيف مستوى آخر أمكن لهذه المظاهرة تحقيقه، وأقصد به التواصل بين المختلفين سياسياً. فقد لفتني جداً وجود أحد رموز السينما الطليعية السورية في اللجنة الاستشارية للمظاهرة (المخرج عمر أميرالاي)، ومعروف عن الرجل مقارباته الجريئة للوضع في البلد، وافتراقه عن السردية الرسمية السائدة. وغالباً ما تكون إشارات كهذه صادرة عن أطراف مقررة ورغبة في «التواصل» وإبقاء هامش يتيح لها الزعم بالمرونة والانفتاح على الآخر. فليزعموا ما شاؤوا ما دام زعمهم قد وفر لعمر أميرالاي فرصة لقاء «جمهوره» الذي حرم إياه طويلاً. صحيح أن «الانشقاق» لا يعود «انشقاقاً» إذا تخلى عن مكوثاته الراديكالية، إلا أن انقطاعه المتواصل عن حاضنته الطبيعية قد يفقده عنصر الانتماء و«الحنين» إلى الجذور. من هنا تأتي أهمية الحوار مع الآخر (حتى لو كان سلطوياً رتاً) والتواصل معه، فمن دون هذه النافذة الأخيرة نكون قد دخلنا الحميم بعينها. وتشاء الصدفة أن تكون هذه النافذة هي نافذة السينما الوثائقية. «لنلقي» عبرها و«نتحاور» في شؤونها وشجونها، و«ندعو» إليها في العام المقبل هالة (المخرجة السينمائية هالة العبد الله) التي حملت الزهور إلى قبرها.

* كاتب سوري

«إعلان دمشق» من المقاربة الجديدة؟ الجواب ببساطة أن هؤلاء المناضلين لم يكتفوا بإشهار سرديتهم المغايرة لسردية السلطة، بل قرنوا هذا الإشهار بمحاولة وضع هذه السردية موضع التنفيذ. وهنا وقع الخلل، وتعطلت آلية تظهير المعادلة الجديدة بين المعارضة والنظام. وهذا يعني أن الخطوط الحمراء السابقة ستعاود الظهور كلما اقترب أحد من منطقة محظورة تدعى: إقرار القول بالفعل.

والمعادلة الجديدة بين «طرفي التعاقد» تتيح لأفراء المعارضة، ومن لف لفهم من مثقفين وفنانين، أن ينشطوا ويقيموا الفعاليات والتظاهرات (لا المظاهرات)، ما دامت هاتان الأخيرتان تكتفیان بالأثر الرمزي الذي تحدثانه، من دون المساس باليات الهيمنة والسيطرة القائمة.

وضمن هذا الهامش المتاح تتحرك اليوم كثير من الفعاليات المجتمعية السورية، وتجهد لإمرار الرسائل إلى أكبر قدر ممكن من الناس (مرة أخرى ليس كل الناس، لأن الفرز الطبقي والتراتبى الحاصل اليوم لا يتيح للناس فرصاً متساوية في الوصول إلى المنتج الثقافي والرمزي). طبعاً لا تخرج هذه الرسائل عن كونها دعوى إلى التواصل المجتمعي بين شرائح لم يتح لها سابقاً أن تتواصل على هذا النحو العلني. والتواصل في هذه الحالة يرتدي طابعاً ثقافياً أكثر منه سياسياً، لأن النغور من السياسة في هذا البلد بات «حالة عامة»، والعمومية هنا ناجمة عن الإحباط (أي إنها غير ملزمة للجمع)، لذا كان من الطبيعي أن يرد عليها غير المحيطين وباعة الأحلام بعمومية مقابلة. وهذه العمومية (المقابلة) هي الثقافة بمعناها الأشمل. فالثقافة في مجتمعاتنا المهورة تجمع ما فرقته السياسة. ولا ضير في هذا السياق إن اجتمع اثنان أحدهما معارض والآخر موال على تقريظ فيلم معين، أو ذم محاضرة بعينها.

قد يكون هذا الاتفاق تافهياً إلى حد كبير وغير معبر تماماً عن طبيعة الحراك في البلد، لكنه يبقى ضرورياً لإبقاء الخلاف في حيزه السلمي، وعدم أخذه إلى أمكنة أخرى خبرنا تجاربها المريعة في لبنان والعراق والجزائر واليمن و... إلخ. ذلك أن السلم الاجتماعي في سوريا يبقى أولوية الأولويات، وأي محاولة للتغيير أو «الإصلاح» لا تضع خيار السلم الاجتماعي على رأس أجندتها إنما تقع في الشطط، وتدفع بالبلد تالياً إلى هاوية الجملة الكولونيالي (لأن الحلول الكولونيالية بطبيعتها تتغذى على التقسيم والتشظير والاحتراب الأهلي). وما يدفع إلى التفاؤل هذه الأيام أن «القابلية» التي أبدتها جزء من الحراك السوري تجاه هذا الحل بعد غزو العراق قد تراجعت كثيراً، ما فتح المجال واسعاً لحوار بين الخصوم (وإن غير متكافئ) يتجاوز قطوع الحقبة السابقة، ويحاول البناء على الاحتياجات الحقيقية للاجتماع السوري. احتياجات تعززت أكثر فأكثر بعد فك الارتباط نهائياً مع أوام «الثورات» الملوثة في لبنان وجورجيا وأوكرانيا. فمصير هذه «الثورات» المزعومة اتساح لقطاع عريض من السوريين فرصة مقارنة واقعهم على نحو مغاير للكليشيات

ورد كاسوحة*

في ظل الجمود الحاصل في الحياة السياسية السورية، لا يبقى «لهواة» (وهم هواة لأن احتراف السياسة في هذا البلد نكتة سمجة) الشأن العام إلا الهامش لكي يتحركوا فيه ويسقطوا عليه «أوهامهم» وأحلامهم المهضمة. هامش يحاول بعض النشطاء توسيعه من حين إلى آخر، عبر «افتعال» نشاطات ذات طابع ثقافي أو أكاديمي. وحتى يتوسع هذا الهامش وتؤتي تلك الفعاليات أكلها، لا بد من «توريث» الناس (ليس كل الناس بل الشريحة المتابعة للفعالية) في نقاشات تتعدى الطابع الحدثي للنشاط أعلاه لتدخل في صلب الموضوع المراد فضحه. هكذا لا يعود النشاط مقتصرًا على إضفاء

المعادلة الجديدة بين «طرفي التعاقد» تتيح لأفراء المعارضة أن ينشطوا بشكل يبقى أثرهم رمزياً

«طابع تعدي» على حالة راعية هي بالأساس واحدية (كما يحدث عادة)، وما رعايتها لفعاليات كهذه إلا محاولة يائسة لدفع تهمة الواحدية وتثبيت العكس. وما يفعله التوريث هنا هو بالضبط نفي الحالة الفولكلورية عن أحداث مماثلة، وأخذ الجمهور المتابع إلى حيز لا يكون فيه خاضعاً تماماً لمطالبات الرعاية السلطوية. فبمجرد أن تلي الفيلم المشاهد أو المحاضرة الملقاة نقاشات «مفتوحة» بين المحاضر (أو السينمائي) والجمهور المتعدد الانتماءات والمشارب تكون الرقابة السلطوية قد انتفتت، حتى مع وجود «ملائكة» لها بين الحضور. فوجود هؤلاء يخدم نافلاً وغير فاعل في ظل طغيان حال التعبد على الجمهور، ولا يعود بالتالي من معنى يذكر لتقرير من هنا وآخر من هناك يرفعهما أشخاص باتت مهمتهم جزءاً لا يتجزأ من تقليد أفل.

قد تكون هذه المقدمة ملتبسة بعض الشيء وغير واضحة تماماً في مراميها، لكن الإلتباس هنا مقصود بذاته، والسبب في ذلك أن الهامش الضيق الذي نتحرك فيه لا يترك لنا خيارات كثيرة للتعبير. والتعبير هنا هو تعبير عن المحمول الرمزي الهائل الذي ينطوي عليه حراك (نا) في سوريا. وهناك أمر آخر يمكنه أن يعيننا اليوم على فهم ما يجري بين السلطة والمعارضة، أو بين «النخب» السلطوية ونظيرتها المعارضة.

وإذا أردنا أن نوجز هذا الأمر في كلمات قليلة لقلنا: إن قواعد اللعبة التي كانت سائدة بين الطرفين قد تغيرت إلى «حد بعيد». فالاعتقال الذي كان يطاول كل من يتعرض للسلطة من قريب أو بعيد لم يعد «خياراً» متاحاً اليوم، وكذا المسألة الأمنية. لنقل إن كلتا المقاربتين الأمتين باتت عبئاً على السلطة، لا زادتاً تتغذى عليه كما اعتدنا دائماً. لكن إذا كانت الحال كذلك فعلاً، فلماذا استثنى معتقلو

في هذا السياق، بأنه في الوقت الذي يهاجر فيه آلاف الفلسطينيين من داخل الوطن نحو الخارج، يغزو المهاجرون اليهود الجدد أرض فلسطين، مستوطنين هنا وهناك، في أنحاء الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية ومحيطها.

● إن العودة إلى «عش الغراب» ليست هي الخطوة المقصودة لذاتها بل هي مقدمة لمشروع أكثر خطورة، هو مصادرة الأرض الممتدة من الموقع، مروراً بالوادي الأخضر التابع لبيت ساحور، وصولاً، إلى جبل أبو غنيم صعوداً، وإقامة مستوطنة إسرائيلية يهودية جديدة، تمثل امتداد لما يسمى «القدس الكبرى» وصولاً إلى بيت ساحور، وبعيداً تتحول، هذه المدينة الصغيرة الوادعة إلى ضاحية من ضواحي «القدس الكبرى» من دون أن نستبعد، ولو لحظة، أن يكون مصيرها، مستقبلاً، كمصير الأحياء القديمة للخليل، تجتاحها غريبان المستوطنين بعد أن يكون «عش الغراب» قد أطلق غرابانه ليلتلعوا الأرض الفلسطينية.

إذن احتلال «عش الغراب» مقدمة لمشروع استيطاني جديد، في إطار مواصلة تهويد القدس، وفي إطار مد اليد نحو بيت ساحور، المهدهة هي الأخرى لاحقاً بشكل من أشكال التهويد. وهذا يعني أن لدى العدو الإسرائيلي مخططاً استيطانياً متكاملًا، (وليس هذا باكتشاف جديد) وأن التصدي لهذا المخطط يجري بالقطعة لا ضمن خطة استراتيجية فلسطينية متكاملة، تقوم على مجموعة من العناصر التي تكفل نجاحها (وليس هذا أيضاً باكتشاف جديد - للأسف).

وبالتالي يبقى مطلوباً أن نسال عن المخطط الفلسطيني للتصدي للاستيطان، ليس من خلال وقف المفاوضات فقط، ولا من خلال البحث عن آليات «التفافية» للعودة إلى المفاوضات، بل من خلال تصد مبداني للاستيطان، يقنع العدو الإسرائيلي بأن للاستيطان ثمنًا غالباً عليه أن يدفعه، كما يقنعه، في المقابل، بأن من الأفضل تحنّب دفع هذا الثمن الباهظ، من خلال إعادة النظر في المشاريع الاستيطانية. من هو الأقدر على فعل هذا الشيء سوى مقاومة شعبية تمتد من شرق الضفة حتى غربها، ومن شمالها حتى جنوبها؟ مقاومة تشزع لنفسها كل أساليب وأدوات الدفاع عن حقوقها المشروعة.

* كاتب فلسطيني

علاوي» على رفض تطبيق طريقة الفرز والعد اليدوي واعتبار الحكم الحالي منتهياً، كما قال الناطق الرسمي باسم هذه القائمة السيد حيدر الملا، الذي دأب خلال إطلاقاته التلفزيونية من العاصمة الأردنية عمان على وصف رئيس الوزراء الحالي السيد نوري المالكي برئيس الوزراء السابق، وكنائه في عجلة من أمره ليتولاه السيد علاوي؟ لماذا هذا الإصرار على رفض العد والفرز اليدوي إذا كحل أخير يمكن أن يتفادى بواسطته العراق كارثة اقتتال جسيمة من جديد؟

– وإذا حدث وحصل تفادي كارثة الاقتتال الوشيك، فمن سيضمن تفادي غيرها مستقبلاً، ما دام الاحتلال المباشر منتصباً بتلابيب العراق، أو تحول إلى احتلال غير مباشر تديره حكومة صديقة وموالية لدولة الاحتلال، قائمة على الأسس والمركبات الطائفية والعرقية ذاتها، حتى وإن كان يقودها سياسي يوصف بالعلماني كالسيد علاوي وتربطه علاقات وثيقة وعريقة بالاستخبارات المركزية الأميركية، كما كرر أخيراً الباحث الأميركي المتخصص مايكل روبن من معهد «أميركان إنتربرايس إنستيتيوت»؟

إن الدعوات إلى ضبط النفس والتصرف بحكمة والبحث عن حلول وسط رغم النيات الطيبة التي تستند إليها، والمعاني الإنسانية التي تستبطنها، لا تغني عن البحث عن الحل الجوهري والواقعي لإخراج العراق والعراقيين مما هم فيه اليوم، ولن يكون ذلك الحل ممكناً وشافياً، إلا بالقطع مع الاحتلال وسياساته وتصميماته للحكم والمطالبة برحيله الفوري وإطلاق عملية مصالحة اجتماعية وسياسية بين القوى الاستقلالية المناهضة للاحتلال وللتجربة الدكتاتورية السابقة في الحكم معاً.

* كاتب عراقي